

RRC
كتاب الدراسة

الشهادة الدولية العامة في الصحة والسلامة المهنية

IG1: إدارة الصحة والسلامة

العنصر 1

لماذا يتوجب علينا إدارة الصحة والسلامة في مكان العمل

أهداف التعلم

عندما تكمل دراسة هذا العنصر سوف تكون قادرا على

1. مناقشة الاسباب الاخلاقية والاقتصادية والقانونية لإدارة الصحة والسلامة في أماكن العمل
2. شرح كيف تتم عملية وضع قوانين للصحة والسلامة وما هي عواقب عدم الالتزام
3. تلخيص مسؤوليات الصحة والسلامة الرئيسية لمجموعات مختلفة من الأشخاص في مكان العمل
4. شرح كيف يتم اختيار المقاولون ومراقبتهم وإدارتهم

المحتوى

17.....	الأخلاقيات والأموال
17.....	تقديم المصطلحات المهنية
18.....	الأسباب الأخلاقية لإدارة الصحة والسلامة
19.....	الأسباب الاقتصادية لإدارة الصحة والسلامة
22.....	الاطار القانوني للصحة والسلامة
22.....	الأسباب القانونية لإدارة الصحة والسلامة في مكان العمل
22.....	الاطار الدولي
23.....	مسؤوليات أصحاب الأعمال
24.....	مسؤوليات وحقوق العمال
25.....	دور وكالات تطبيق القوانين (وكالات الإنفاذ)
25.....	عواقب عدم الالتزام بالقوانين (عدم الامتثال)
26.....	معايير دولية أخرى
26.....	مصادر المعلومات
28.....	المسؤوليات - من يعمل ماذا
29.....	صاحب العمل
30.....	المسؤولية المشتركة لشاغلي المباني المشتركة
31.....	إدارة المقاولون
36.....	ملخص
37.....	مهارات الامتحان

الأخلاقيات والأموال

في هذا القسم...

- الثلاثة الأسباب الرئيسة التي تدفع أي مؤسسة إلى إدارة الصحة والسلامة هي: أخلاقية واجتماعية (أو قانونية) واقتصادية. في هذا القسم الأول نناقش الأسباب الأثنين والأخلاقي الاقتصادي .
- الأخلاقية (المجتمعية): تتعلق بالواجب الأخلاقي من شخص تجاه شخص آخر، ويقتل الكثير من الناس، أو يجرحون أو يمرضون بسبب عملهم، ومن الناحية الأخلاقية، هذا أمر غير مقبول، والمجتمع بكامله يطالب بسلامة الناس أثناء العمل.
- السبب الاقتصادي: يتعلق بالتكاليف المالية للحوادث والأمراض المهنية، وعند وقوع حادث سيكون هناك تكاليف مباشرة وغير مباشرة لهذا الحادث، جزء قليل من هذه التكاليف أو الخسائر مؤمن عليها أما النسبة الكبرى فلا يمكن التأمين عليها.

تقديم المصطلحات المهنية

تستخدم العديد من العبارات والمصطلحات الأساسية في مواضيع الصحة والسلامة، وسنتطرق هنا لتعريفات أهم المصطلحات وهي:

الصحة

هي انعدام المرض أو عدم اعتلال الصحة، على سبيل المثال الاسبستوس يخلق مخاطر صحية لأنك إذا استنشقت غبار الاسبستوس فقد تصاب بسرطان الرئة (مرض) في مرحلة لاحقة من الحياة (ربما 10 أو 20 سنة بعد استنشاق الغبار).
الصحة لا تتعلق باعتلال الصحة البدنية فقط، ولكن أيضاً باعتلال الصحة النفسية (على سبيل المثال التعرض لضغط شديد يمكن أن يؤدي إلى انهيار عصبي).

السلامة

هي عدم وجود خطر الإصابة البدنية البالغة، على سبيل المثال: المشي تحت الرافعة في أثناء عملية الرفع ليست آمنة، لأنه إذا سقط الحمل سيؤدي إلى إصابة بدنية بالغة أو وفاة. إن البقاء خارج منطقة الخطر يضمن السلامة.

الرفاهية

هي الحصول على المرافق الأساسية مثل المراحيض، ومحطات غسل اليد وغرف تغيير الملابس، وغرف الراحة والأماكن التي يمكن إعداد وتناول الطعام فيها في ظروف صحية نسبياً، وتوفير مياه الشرب والإسعافات الأولية الأساسية.

الأسباب الأخلاقية لإدارة الصحة السلامة

وقد نشرت الإحصاءات العالمية التالية من جانب منظمة العمل الدولية (ILO) كجزء من برنامجها-العمل الآمن (لست بحاجة إلى تذكر الأرقام الفعلية، فنحن نستعرضها لتسليط الضوء على حجم المشكلة):

- هناك 270 مليون حادث مهني و160 مليون مرض مهني مسجل كل سنة.
 - حوالي 2 مليون شخص يموتون كل سنة من الحوادث المهنية والأمراض المهنية.
 - يتم فقدان 4% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي كل سنة من خلال تكلفة الإصابة والوفاة والغياب، الخ.
 - هناك حوالي 355.000 حادث عمل مميت كل سنة-نصفها تحدث في قطاع الزراعة.
 - القطاعات الأخرى ذات المخاطر العالية هي قطاع الانشاء وصيد الأسماك.
- هذه الأرقام تعكس عدد الحوادث وحالات المرض المهنية التي سجلت عالمياً، وحيث أن هناك نقصاً في الإبلاغ والتسجيل، فإنه شبه مؤكد أن تكون الأرقام الحقيقية أعلى.

المزيد...

معلومات عالمية عن احصاءات الصحة والسلامة المهنية تجدها في موقع منظمة العمل الدولية:

www.ilo.org/global/topics/safety-and-health-at-work

هذه الإحصاءات أعلاه تشير إلى أن كمية كبيرة من الألم والمعاناة متوقعة من قبل الناس الذين يذهبون للعمل ببساطة لكسب لقمة العيش، والأرقام تشير إلى حجم المشكلة، ولكن ما لا تفعله الأرقام هو سرد القصص الفردية. عندما لا تتم إدارة الصحة والسلامة بشكل صحيح، فإن الناس تقتل وتجرح بطرق بشعة، أو يعانون الأمراض الرهيبة التي لها تأثير كبير ليس فقط عليهم ولكن أيضاً على عائلاتهم، والأسر والأصدقاء والزملاء. المجتمع ككل يعتبر هذه الأحداث غير مقبولة أخلاقياً، والاصابة أو اعتلال الصحة لا ينبغي أن يكون الثمن الذي يجب أن يدفعه العمال لإطعام أسرهم. هذه المعاناة غير مقبولة أخلاقياً.

أصحاب الأعمال (من خلال الإدارة) يوفر المبانى والمعدات ويضعون إجراءات العمل التي يستعملها الموظفون لإنتاج السلع والخدمات التي يحقق بها أصحاب الأعمال أرباحهم، ولهذا الحد يمكن أن يقال إن أصحاب الأعمال يستفيدون من الظروف في مكان العمل، وفي المقابل يوفر دخلياً للموظفين، ولكنهم أيضاً يتحملون مسؤولية أخلاقية لتوفير ظروف عمل صحية وآمنة.

وببساطة فإن الأسباب الأخلاقية يمكن أن تلخص بكلمات بسيطة "إنه الصواب الذي يجب عمله" إن من الصواب والعدل أن يتوجه العمال إلى أماكن عملهم لكسب العيش ويعودون لمنازلهم في نفس الحالة التي تركوها لهم بدون أي معاناة من مرض أو إصابات بليغة.

الناس يتوقعون هذا كحقوق أساسية، العمال يتوقعون والمجتمع يتوقعه ومع الزمن هذه التوقعات المجتمعية تتحول إلى معايير قانونية وبهذا الحال فإن التوقعات الأخلاقية تصنع القوانين.

الأسباب الاقتصادية لإدارة الصحة والسلامة

الإصابات الناتجة عن الحوادث والأمراض المهنية وتلف الممتلكات تكاليف مادية، فعند وقوع حادث ومرض ستكون هناك تكاليف مادية مباشرة وغير مباشرة مرتبطة بهذا الحادث، وجزء قليل من هذه التكاليف أو الخسائر مؤمن عليها أما النسبة الكبرى فلا يمكن التأمين عليها، وقد تؤثر الحوادث والأمراض المهنية بشكل كبير على ربحية أية منظمة، وفي بعض الحالات يمكن أن تؤدي إلى الإفلاس. الأسباب الاقتصادية لإدارة الصحة والسلامة يطلق عليها في بعض الأوقات (دراسة جدوى) لأنها تركز على الأموال

عند وقوع حادث هناك نوعان من الخسائر التي قد تواجه المنظمة:

- التكاليف المباشرة: التكاليف القابلة للقياس، والناشئة مباشرة من وقوع الحادث .
- التكاليف غير المباشرة: التكاليف التي تنشأ بشكل غير مباشر نتيجة لهذا الحادث، وغالباً ما يصعب تحديد التكاليف غير المباشرة بدقة وربما يكون من الصعب التعرف إليها، وفي ظروف معينة قد تكون مرتفعة للغاية.

ومن الأمثلة على التكاليف المباشرة :

- الاسعافات الأولية.
- أجر العمال المصابين.
- إصلاح الممتلكات المتضررة أو استبدالها.
- المنتج المفقود أو التالف.
- وقت الإنتاج المفقود في أثناء التعامل مع الإصابة.

ومن الأمثلة على التكاليف غير المباشرة :

- ضعف الروح المعنوية للموظفين (الذي يؤثر على الجودة والانتاجية والكفاءة).
 - صعوبات عامة في توظيف واستبقاء الموظفين كنتيجة للحادث.
 - فقدان حسن نية العملاء بعد التأخير في إنتاج وإنجاز الطلبات.
 - الأضرار التي لحقت الصورة العامة والسمعة التجارية.
 - الأضرار التي لحقت العلاقات الصناعية، مما يؤدي ربما إلى عمل صناعي (سبيل المثال: الإضرابات).
- من الأمثلة المعطاة، يمكنك أن ترى أنه على الرغم من صعوبة تحديد التكاليف غير المباشرة المرتبطة بحادث في مكان العمل، فإنه يمكن أن تكون بالفعل كبيرة جداً.

التكاليف المؤمن عليها وغير المؤمن عليها

عادة ما يمكن لأي منظمة تغطية بعض الخسائر المتوقعة من الحوادث عبر التأمين. في معظم الدول يكون أصحاب الأعمال ملزمين بالتأمين ضد المسؤولية عن تعويضات الحوادث، بحيث تقوم جهة التأمين بدفع التعويض للعامل (أو من يعولهم) في حال توفي أو أصيب في أثناء العمل، وكذلك لتغطية التكاليف المدنية لصاحب العمل. بالإضافة على كون التأمين تلبية لشرط قانوني، فإنه يشعر العمال بالراحة والأمان عند عملهم بأنه في حال تعرضهم لإصابة، فإن صاحب العمل مؤمن عليهم وسيتم تعويضهم مالياً. كذلك من المعتاد أن يقوم أصحاب العمل بالتأمين على أماكن العمل والمخزون ضد الحريق.

ومع ذلك فإنه من غير الممكن التأمين ضد جميع الخسائر، فبعض الخسائر غير قابلة للتأمين بحكم طبيعتها. وعلى سبيل المثال: لا يمكنك إخراج بوليصة تأمين لدفع المال عند محامتك وتغريمك في محاكم القانون الجنائي.

ومثل هذا التأمين، بالطبع ينفي آثار عقابية ورداعة من النظام القانوني الجنائي. وهناك خسائر أخرى غير مؤمن عليها بسبب الصعوبة الكبيرة في تحديد حجمها، أو لأن التأمين عليها سيكون مكلفاً للغاية، على سبيل المثال: لا يمكن للمنظمات التأمين على أنفسهم ضد الخسارة في الإيرادات في حالة تعرضت سمعتها التجارية للضرر بسبب حادث كبير في مكان العمل، لا يوجد قانون يمنع هذا النوع من التأمين، ولكن عملياً من المستحيل الحصول عليه. الكثير من التكاليف المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بحوادث العمل، غير مؤمن عليها لهذه الأسباب، وتشير التقديرات المشرع البريطاني في الهيئة العليا للصحة والسلامة (www.hse.gov.uk/business) (HSE) إلى أن الخسائر غير المؤمن عليها أكبر تقريباً بثمانية أضعاف إلى (63) ستة وثلاثين ضعفاً من الخسائر المؤمن عليها.

موضوع التركيز

أمثلة على الخسائر المؤمن عليها وغير المؤمن عليها:

التكاليف المؤمن عليها	التكاليف غير المؤمن عليها
• حدوث أضرار في المباني والآلات والمعدات.	• تأخير الإنتاج أو انخفاض الوقت.
• دفع تعويضات للعمال.	• فقدان المواد الخام بسبب الحوادث.
• التكاليف الطبية.	• وقت التحقيق في الحوادث.
• التكاليف القانونية.	• الغرامات الجنائية والتكاليف القانونية.
• دفع .	• أجور المرضى من العمال المصابين.
	• العمل الإضافي للتعويض عن فقدان الإنتاج.
	• توظيف وتدريب موظفين جدد.
	• فقدان السمعة التجارية.

ومن الجدير ذكره إنه حتى لو تم تغطية الخسائر بالتأمين فأن معظم سياسة التأمين تتطلب مبلغ فائض وكذلك لها سقف محدود للتعويض. الفائض هو المبلغ المقدم الذي يتوجب على المؤسسة دفعه قبل أن تعوضه شركة التأمين كمثال 5,000 باوند من أي تعويض. أما السقف المحدد فهو أكبر مبلغ مالي يمكن أن تدفعه الشركة المؤمنة. (على سبيل المثال : عند تأمينك مبنى بمبلغ 2 مليون باوند تأمين الحريق بينما سيكلفك إعادة بناءه 3 مليون فإن شركة التأمين لن تدفع سوى 2 مليون.

المزيد...

الموقع الإلكتروني لهيئة الصحة والسلامة البريطاني يوفر الكثير من الإرشادات والمعلومات عن الجدوى الاقتصادية للصحة والسلامة المهنية

www.hse.gov.uk/business

أسئلة المراجعة

1. عرف:

أ- الصحة.

ب- السلامة.

ت- مرافق الرفاهية.

2. اشرح الأسباب الثلاثة التي تجعل أية مؤسسة تدير الصحة والسلامة

3. أعط ثلاثة تكاليف مباشرة وثلاثة تكاليف غير مباشرة قد تنشأ عن حادث في مكان العمل.

(الأجوبة موجودة في النهاية)

الإطار القانوني للصحة والسلامة

في هذا القسم...

- الأسباب القانونية لإدارة الصحة والسلامة تركز على الإطار القانوني الذي يحكم تصرفات المؤسسات
- وضعت منظمة العمل الدولية (ILO) كلاً من الاتفاقية C155 والتوصية R164 اللتان تنطبقان على معايير الصحة والسلامة في أماكن العمل.
- ولقد أنشأت معظم البلدان والأقاليم المعايير القانونية التي تلي أمتياز الحد الأدنى للمعايير المحددة في C155 و R164.
- وضعت هذه المعايير القانونية مسؤولية على صاحب العمل أن يقوم بكل ما هو مقبول عملياً للتأكد من أن مكان العمل، والمعدات والمواد المستخدمة في العمل وطريقة تنفيذ العمل، كلها آمنة ومن دون مخاطر على الصحة.
- كما وضعت المعايير القانونية أيضاً مسؤولية على العمال أن يهتموا بصحتهم وسلامتهم، وصحة وسلامة الآخرين كذلك.
- قد يؤدي عدم الالتزام بهذه المعايير القانونية إلى اتخاذ السلطات بعض الإجراءات أو إلى الملاحقة من خلال المحاكم الجنائية في بلد ما. ينتج عادة عن المحاكمة الناجمة غرامة، ولكنها قد تؤدي إلى السجن.
- قد تؤدي الإصابات المرتبطة بالعمل إلى التعويض الذي يدفع للضحية، وفي بعض البلدان يتم تحقيق هذا.
- من خلال الإجراءات القانونية في المحاكم المدنية، في حين قد يوجد في دول أخرى خطط تعويض للعمال لهذا الغرض.

الأسباب القانونية لإدارة الصحة والسلامة في مكان العمل

إن الأسباب القانونية لإدارة الصحة والسلامة تنسب إلى الإطار الوطني والدولي القانوني الذي يحكم تصرفات المؤسسات. في معظم الدول هناك قوانين تضع معايير تلزم المؤسسات في إدارة المخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة وكيفية إدارتها. إن الفشل في تطبيق هذه المعايير يؤدي إلى إجراءات قانونية من قبل السلطة أو المحاكمة. إن المحاكمة الناجمة قد يترتب عليها غرامات مالية وفي بلدان كثيرة ربما تؤدي إلى سجن الأفراد المعنيين.

الاطار الدولي

في الواقع لا توجد قوانين عالمية متفق عليها تنظم الصحة والسلامة في مكان العمل. معظم الدول لديها قوانين خاصة بها وضعت على مر السنين لمعالجة مشاكلها واهتماماتها. ومع ذلك فإن البلدان عادة ما ينتهي بها الأمر إلى اعتماد طرق أساسية مماثلة لحماية صحة وسلامة شعوبها، وقد تختلف التفاصيل ولكن المبادئ الأساسية هي نفسها.

اللاعب الأساسي في مجال المعايير الدولية في مجال الصحة والسلامة هي منظمة العمل الدولية (ILO) وهو وكالة تابعة للأمم المتحدة (UN). ومعظم البلدان هم أعضاء في منظمة العمل الدولي، والنتائج الأساسية لمنظمة العمل الدولية هي "اتفاقيات" وتوصيات" والتي تحدد المعايير الدولية.

يمكن أن تشكل الاتفاقيات والتوصيات أساساً لتشريع تفصيلي في كل بلد من البلدان الأعضاء - النتيجة تكون أن يتم اعتماد المعايير الأساسية الدنيا للصحة والسلامة. وسوف تختلف الأحكام التفصيلية، فكل دولة عضو تقوم بتنفيذ المعايير بطريقة مناسبة على صعيدها الوطني.

في عام 1982، اعتمدت منظمة العمل الدولية اتفاقية السلامة والصحة (C155). وهي تصف السياسة الأساسية للصحة والسلامة على المستويين الوطني والفردى.

توصية السلامة والصحة المهنية 1981 (R164) تكمل الاتفاقية C155 وتقدم توجيهات أكثر تفصيلاً عن كيفية الالتزام بسياسات الاتفاقية C155. وبشكل خاص، فإن التوصية (R164) تحدد التزامات أصحاب الأعمال والعاملين تجاه تحقيق الهدف الأساسي لسلامة وصحة مكان العمل.

ولقد صادقت معظم الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية على الاتفاقية C155 والتوصية R164، ومن ثم قامت بتشريع وضع متطلباتهم في القانون الوطني.

تقر الاتفاقية 15C والتوصية R164 بشكل عام بأن معظم المسؤولية عن ضمان مستويات جيدة من الصحة والسلامة في العمل تقع على عاتق صاحب العمل حيث أنه يوفر العمل، ومكان العمل، والأدوات والنظم والأساليب، وما إلى ذلك وهم يقرون أن العمال لديهم مسؤولياتهم أيضاً، وعلى الرغم من أن الصياغة القانونية تختلف بين الدول، فالفكرة العامة هي أن كلا من أصحاب الأعمال والعمال يجب أن يهتموا إلى درجة معقولة لضمان السلامة وعدم وجود مخاطر على الصحة.

مسؤوليات أصحاب الأعمال

المادة 16 من C155 تحدد بعض الالتزامات الأساسية المفروضة على أصحاب الأعمال:

- 1-...لضمان أن أماكن العمل ... والآلات والمعدات والعمليات الخاضعة لسيطرتها آمنة ودون مخاطر على الصحة.
- 2-...لضمان أن... المواد الكيميائية، والفيزيائية، والبيولوجية، والكلاء الخاضعين لسيطرتها لا يشكلون مخاطر على الصحة...
- 3-...لتوفير... ملابس واقية مناسبة، ومعدات واقية لمنع... مخاطر الحوادث أو من الآثار الضارة على الصحة

المصدر: C155 السلامة والصحة المهنية

الاتفاقية، 1981 (مختصرة)

جميع الحقوق محفوظة منظمة العمل الدولية 1981

وتم صياغة هذه الواجبات في الاتفاقية بصورة عامة جداً، وتوسع التوصية R164 في توضيح معنى هذه الواجبات في الواقع العملي، كما تحدد بعض الالتزامات العملية لتحقيق الهدف من المادة 16 من الاتفاقية C155

موضوع التركيز

تضع المادة 10 من R164 الالتزامات التالية على أصحاب الأعمال بشكل محدد:

- توفير أماكن العمل ومعدات العمل، واتباع أساليب عمل آمنة ولا تمثل أي خطر على الصحة.
- تقديم الإرشادات والتدريب الملائمة.
- توفير الإشراف اللازم.
- تنفيذ ترتيبات السلامة والصحة المعتمدة لتلائم حجم وطبيعة التعهد.
- توفير الملابس الشخصية الواقية اللازمة والمعدات مجاناً
- التأكد من أن ساعات العمل لا تؤثر سلباً على سلامة الموظفين وصحتهم.
- إزالة أي تعب بدني وعقلي شديد.
- تحديث المعرفة من أجل الالتزام بما ورد أعلاه.

وهذه الطريقة يتم وضع المسؤولية على عاتق صاحب العمل مباشرة. ومع ذلك ، ومن المسلم به أيضاً أن يكون العمال جزء حاسم في الحفاظ على سلامة أماكن العمل، وهكذا يتم إعطاء العمال واجبات أيضاً

مسؤوليات وحقوق العمال

تقرر المادة 19 من الاتفاقية C155 بأنه يتعين على جميع العمال وممثلهم التعاون مع صاحب العمل حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالسلامة.

تقدم التوصية 164R المزيد من التفاصيل عن هذا الواجب العام

موضوع التركيز

R164 تقول أنه يجب على العامل القيام بما يلي:

- العناية الممكنة والمعقولة بسلامتهم وسلامة الناس الآخرين الذين قد يتأثرون بالأمر الذي يؤديونها والأمر الذي قد يفشلون في تأديتها.
- الالتزام بتعليمات وإجراءات السلامة.
- استعمال جميع معدات السلامة بشكل صحيح وعدم العبث بها.
- الإبلاغ عن أي حالة يعتقدون أنها يمكن أن تكون مصدر خطر والتي لا يمكن تصحيحها بأنفسهم.
- الإبلاغ عن أي حادث أو اعتلال صحي يتعلق بالعمل.

لم تضع الاتفاقية والتوصية واجباً على العمال فقط، ولكنها منحتهم حقوقاً أيضاً. فبالإضافة إلى الحق الأساسي في مكان عمل آمن، فإن المادة 19 من الاتفاقية C155 تعطي العمال الحقوق التالية:

- الحق في أن توفر لهم معلومات كافية عن الإجراءات التي اتخذها صاحب العمل لضمان السلامة والصحة المهنية.
- الحق في التدريب اللازم في مجال السلامة والصحة المهنية.
- الحق في أن يستشيروا من قبل صاحب العمل بشأن جميع مسائل السلامة والصحة المهنية ذات الصلة بعملهم.
- الحق في مغادرة مكان العمل إذا كان لديهم سبب للاعتقاد بأنه يمثل خطراً وشيكاً وخطيراً على حياتهم أو صحتهم وعدم إجبارهم على العودة حتى يكون المكان آمناً.

المزيد

المزيد من المعلومات عن المعاهدات وتوصيات منظمة العمل الدولية تجدها في:

www.ilo.org/global/standards/introduction-to-international-labour-standards/conventions-and-recommendations

دور وكالات تطبيق القوانين (وكالات الإنفاذ)

ليس هناك معيار عالمي لتنسيق إنفاذ قوانين الصحة والسلامة، لذلك تختلف الأنظمة القانونية وأنظمة الإنفاذ بين الدول، ومع ذلك هناك بعض المبادئ العامة التي تطبق عادةً.

- كل دولة لديها وكالة إنفاذ واحدة أو أكثر تكون مسؤولة عن إنفاذ قانون الصحة والسلامة، هذه الوكالة فعلياً هي "شرطة الصحة والسلامة" في بعض الحالات قد تكون الوكالة من الشرطة الوطنية أو الإقليمية، أو قد تطلب مساعدتها.
- هذه الوكالات كثيراً ما توفر المشورة والتحقيق في حوادث العمل، واتخاذ إجراءات الإنفاذ الرسمية لإجبار أصحاب الأعمال على الامتثال للقانون والبدء في الإجراءات الجنائية ضد الأشخاص أو المؤسسات التي يعتقد أنهم ارتكبوا جرائم.
- العديد من الدول لديها سلطة مطافئ منفصلة مع دور في انفاذ تشريعات السلامة والحريق / أو تقديم النصائح لأصحاب الأعمال.
- وفي بعض الدول تقوم شركات التأمين بدور كبير في انفاذ السلامة والقيام بعمليات تفتيش وتدقيق على أساس منتظم ويمكن لهذه الشركات أن تساعد على تحسين المعايير، حيث يمكنها المطالبة بزيادة أقساط التأمين أو رفض تقديم أي غطاء تأميني، ما لم يتم تحسين المعايير.

عواقب عدم الالتزام بالقوانين (عدم الامتثال)



مخالفة قانون الصحة والسلامة قد يؤدي الى محاكمة جنائية

مخالفة تشريعات الصحة والسلامة عادة ما تكون جريمة جنائية-أيما كنت في العالم.

قد يؤدي عدم الالتزام بالمعايير القانونية إلى:

- القيام بعمل إنفاذ رسمي: قد تجبر وكالة الإنفاذ صاحب العمل إما على تحسين مكان العمل في غضون فترة زمنية معينة أو على وقف تنفيذ أنشطة عالية المخاطر تماماً حتى يتم إجراء التحسينات، وعادة يعتبر عدم الامتثال لإجراءات الإنفاذ الرسمية جريمة في حد ذاته.
- محاكمة المؤسسة في المحاكم الجنائية: محاكمة ناجحة قد تؤدي إلى عقوبة في شكل غرامة.
- محاكمة الأفراد مثل المدراء وأعضاء مجلس الإدارة والعاملين: محاكمة ناجحة قد تؤدي إلى عقوبة في شكل غرامة و / أو السجن.
- فضلاً عن عواقب القانون الجنائي، هناك تعويضات المصابين من العمال أو الآخرين المتضررين من حادث في مكان العمل، اعتماداً على الإقليم / الدولة المعنية، قد يدفع العامل للقيام بأحد الأمرين التاليين:
- اتخاذ إجراءات قانونية ضد صاحب العمل من خلال النظام القانوني المدني، مع الحاجة إلى إثبات أن إهمال صاحب العمل كان السبب في إصابته.
- المطالبة بالتعويض من خطط التعويض الوطنية أو الإقليمية، مع عدم الحاجة لإثبات الإهمال أو اللوم من خلال استعمال النظام القانوني.

تعريف

القانون المدني

القانون المعني تعويض الأفراد عن الأضرار التي تلحق بهم. على سبيل المثال تعويض الأشخاص عن الضرر الذي تعرضوا له ولكن ليس لانهم اخطأوا.

معايير دولية أخرى

المنظمة الدولية للتقييس (ISO) هي أكبر مطور لمعايير الإدارة في العالم، وقد وضعت المنظمة الدولية للتقييس (ISO) معيار إدارة الجودة 9001 ISO ومعيار إدارة البيئة 14001 ISO ومع أن هذه ليست وثائق قانونية، فقد تم اعتمادها من قبل العديد من الشركات في جميع أنحاء العالم نظراً لأنها أثبتت وجود ممارسات إدارية جيدة، والنتيجة هي نهج مشترك لإدارة مسائل الجودة والبيئة.

على المستوى الفني، فالمنظمة الدولية للتقييس (ISO) كانت مسئولة عن وضع معايير السلامة التي ينبغي على الآلات... إلخ أن تعمل وفقاً، على سبيل المثال: معيار سلامة الآلات ISO 12100، ثم يتم عادة الرجوع إلى هذه المعايير من قبل التشريعات الوطنية بشأن سلامة الآلات، حيث أن الامتثال للمعايير الدولية المعترف بها يظهر السلامة.